

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٤٦٢**

الخميس، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيدة تنكوبا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى السودان ومقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا

06-38893 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية من بعثة مجلس الأمن إلى تشاد والسودان ومقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وسيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية لصاحب السعادة السير إمير جونز باري، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد، وصاحب السعادة السيد جان - مارك دلا سابليير، الذي اشترك في رئاسة مرحلة تشاد من بعثة المجلس، وصاحب السعادة السيد أوغسطين ماهيغا، أحد أعضاء بعثة المجلس.

وأود أن أرحب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة إلى السودان وتشاد.

وأعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السير إمير جونز باري، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لجميع أعضاء المجلس الذين شاركوا في هذه البعثة. فقد جعلها التزامهم وتضامنهم زيارة مفيدة وجيدة التوقيت بنوع خاص. كما أعرب عن امتناني للأمانة العامة لما قدمته من مساعدة ومشاركة.

وأقدم التقرير التالي على مسؤوليتي الخاصة.

لقد انقضت الآن ثلاث سنوات تقريبا منذ بدأ المجلس مناقشة ما إذا كان السودان يشكل موضوعا صالحا للإدراج في جدول أعماله. ذلك أن مشاكل خطيرة كانت قد نشأت في دارفور، كما كانت العلاقات بين الخرطوم والمناطق الحدودية تزداد صعوبة. وقد حدث الكثير منذ ذلك الحين. فقد اتخذ المجلس حتى الآن سبعة قرارات عن السودان وبيانين رئاسيين. ولا يوجد لدى الذين زاروا المنطقة منا شك في ملاءمة الاهتمام الذي يوليه المجلس للسودان والمنطقة الأوسع نطاقا منه. والسؤال بالنسبة لي لا يتمثل فيما إذا كان ينبغي لنا الاشتراك في السودان ودارفور، بل فيما إذا كنا قادرين على أن نفعل ذلك كما ينبغي أن نفعله. وعززت هذا الرأي زيارتي لتشاد.

والسودان، وهو أكبر بلاد أفريقيا، بلد شديد التعقيد. وقد استحوذت دارفور بحق على اهتمام العالم، ولكن الحالة هناك شديدة التعقيد. وقد وجدت البعثة أثناء زيارتها أن المجتمع الدولي لم يفهم الصراع فهما كاملا. وجدت، على سبيل المثال، أن الألفاظ من قبيل ''حكومة'' و''متمرد'' و''عربي'' و''أفريقي'' كثيرا ما تكون تبسيطا أكثر مما ينبغي لحالة أشد من ذلك تعقيدا على أرض الواقع، حيث التحالفات بين القبائل والجماعات كثيرا ما تتغير. ويؤدي خط الحدود المليء بالثغرات، أو غير الموجود، إلى تفاقم هذا الوضع. وقد وصف عدد من محاورينا الحالة في دارفور بأنها صراع تقليدي بين الرعاة والمزارعين على موارد وطنية محدودة. وأجملوا صعوبة الإدارة في منطقة على ما لهذه المنطقة من التعقيدات القبلية الخاصة والفريدة ومن الافتقار إلى الخدمات العامة.

ولا يمكن إيجاد حل دائم للمشكلة في دارفور إلا على أساس تقاليد شعوب المنطقة وعاداتها. والواقع أن جزءا من الدافع إلى تأييد حكومة السودان لقوة تابعة للاتحاد

الأفريقي وليس لقوة تابعة للأمم المتحدة في دارفور يتمثل في اعتقادها بأن الدول الأفريقية تملك تراثا مماثلا لتراث شعب دارفور. وسنحتاج إلى مواصلة التشديد لحكومة السودان على أن أي قوة تابعة للأمم المتحدة في دارفور لا بد وأن يكون بها طابع أفريقي ومشاركة أفريقية قوية.

وفي سياق العلاقات بين الشمال والجنوب، يمثل اتفاق السلام الشامل وقف أعمال القتال، ولكن حكومة الوحدة الوطنية ما زالت بعد هيئة يافعة.

وكان من المهم للبعثة أن تبدأ عملها في الخرطوم وتؤكد احترامها لسيادة السودان وسلامته الإقليمية. وشددنا على أن مجلس الأمن يرغب في أن يعمل في شراكة مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في السودان على المساعدة في التصدي لمجموعة المشاكل المتنوعة التي يواجهها هذا البلد. ويجري الإعراب عن هذه المساعدة اليوم من خلال بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الجنوب، أي بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعمل الذي يقوم به الممثل الخاص جان برونك، الذي أراه جديرا بالثناء، والمشاركة الهائلة من جانب وكالات الأمم المتحدة القائمة بإيصال الدعم لشعب السودان. أما ومجلس الأمن يضطلع بدور صون السلام والأمن الدوليين، فثمة التزام مقابل على حكومة السودان بحماية مواطنيها والرد بالقبول على عروض المعونة التي نقدمها نحن وآخرون.

ولقد تدهورت الحالة في دارفور هذا العام. فلم تكن إمكانيات وصول المساعدات الإنسانية منتظمة كما أنها تناقصت. وزادت الهجمات على الأفراد، وبخاصة النساء. وأخبر والي شمال دارفور البعثة بوجود ١٢٩ ٠٠٠ من المشردين داخليا في المخيمات في شمال دارفور، إضافة إلى ٢٧٩ ٠٠٠ آخرين من المشردين داخليا كذلك خارج تلك المخيمات. وعلاوة على هؤلاء يبلغ عدد المتضررين من جراء ذلك الصراع ٦٢٢ ٠٠٠ شخصا، مما يرفع المجموع الكلي للمتأثرين بالصراع في دارفور إلى ١,٣١ مليون نسمة. ومن الإيجابيات أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مضى عليها ١٢ شهرا في الميدان، حيث تعكف قواتها لحفظ السلام على النهوض بأمن سكان دارفور في ظل ظروف عصيبة بشكل مفرط. وبفضل الاتحاد الأفريقي بشكل خاص، وبدعم من غيره من الجهات، تم التوقيع على اتفاق دارفور للسلام في أبوجا يوم ٥ أيار/مايو. وليس التأييد لهذا الاتفاق متجانسا بين صفوف التجمعات المتباينة في دارفور، كما أن المعارضة له ليست متجانسة بين الأطراف التي أحجمت على التوقيع على الاتفاق.

وبدت حقيقتان جليتين للبعثة: أولا، أنه يلزم بشكل عاجل إقناع المقيمين في المنطقة والمشردين خارجها بهذا الاتفاق؛ وثانيا، أن تنفيذه يشكل مفتاح السلام في دارفور والسلام في السودان والسلام في المنطقة الواسعة من حوله. وسمعنا محاورين كثيرين يصفون عيوب الاتفاق. ولم يصل الاتفاق إلى حد الكمال، ولكنه الاتفاق الوحيد الذي بين أيدينا، وفي رأي البعثة أنه يجب أن ينفذ بصرامة. وشجعنا من لم ينضموا إلى الاتفاق على الانضمام بأسرع ما يمكن.

ودعما للاتفاق، تضطلع أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، الآن في دارفور بأكبر عملية للدعم الغذائي في العالم . ويجري تسليم مئات الأطنان من الأغذية يوميا بواسطة قوافل العربات التي تقطع المسافة بطولها من بورسودان بل وحتى من الجنوب، وعلى طرق غير ممهدة في كثير من الأحيان؛ وواضح أن خط الشاحنات البيضاء إنما يوصّل مواد إغاثة فيها إنقاذ للأرواح.

وفي أديس أبابا، وجدت البعثة نفسها في اتفاق كامل مع الاتحاد الأفريقي على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تتسلم دور حفظ السلام في دارفور في أقرب فرصة. وأكد

الرئيس كوناري ومفوض السلام والأمن السيد ديجينيت أن هذه رغبة الاتحاد الأفريقي. وقد أبلى الاتحاد من جانبه بلاء ممتازا، بدءا من الصفر تحت ظروف شاقة. وأكّدنا تلك الحقيقة في لقاءاتنا مع قائد البعثة في دارفور. ولكن الاحتفاظ بقوة كهذه، وتغيير القوات بالتناوب، وتوفير القدرات الضرورية، بما فيها المتعلقة بالقيادة والسيطرة والاتصالات، وإيصال التمويل، وتنفيذ ولاية ما بعد أبوجا وهي أقوى تأثيرا، كلها تشكل تحديات صعبة. ومن هنا كان الاتفاق على أن الوقت قد حان ليشارك المجتمع الدولي على اتساعه في النهوض بعبئها وتوفير قوة تابعة للأمم المتحدة في دارفور.

وكان من الأغراض الرئيسية لزيارتنا ومناقشاتنا إقناع الحكومة السودانية بأن هذا هو أفضل الخيارات لدارفور وللبلد بأسره. وفي الخرطوم، وجدنا العديد من المفاهيم المعادية لنشر قوات الأمم المتحدة، يزيد من أوارها بعض الشيء القلق حيال اتخاذ القرار ١٦٧٩ (٢٠٠٦) في إطار الفصل السابع. ومن الجلي أن هذا الفصل يثير حفيظة الحكومة، والرئيس والبرلمان في الخرطوم.

ومن جهتنا، شرحنا أن الفصل السابع كان قضية فنية وليست سياسية. ومن المحتمل اشتراط الحصول على ولاية الفصل السابع لأي قوة من قوات الأمم المتحدة في دارفور، وذلك لكي يتسنى للقوة منح الحماية الضرورية للمدنيين ولنفسها. وسيساعد الفصل السابع الأمم المتحدة على تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، وهو ما ترومه الحكومة. ولن يعني الفصل السابع سوى أن بعثة الأمم المتحدة في دارفور ستكون لها نفس الولاية شأنها شأن كل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بما فيها العملية الجارية حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية – التي زارها المجلس بعد السودان – وكوت ديفوار وليبريا.

وكان دائما من المحتمل ألا توافق حكومة السودان خلال الزيارة على حدوث هذا التحويل. بيد أن البعثة كان لها دور هام في شرح سبب اعتقادنا أن ذلك يتم لصالح السودان وتشجيع الجانب الآخر على الأخذ برأينا.

وربما تكون عملية الحصول على موافقة حكومة السودان شاقة. وفي نهاية زيارتنا، شعرت البعثة بأن اقترابنا يتزايد من احتمال قبول حكومة السودان لذلك النشر.

ووكيل الأمين العام غينو وزملاؤه من الاتحاد الأفريقي موجودون الآن في الخرطوم وفي المنطقة بصفتهم أعضاء بعثة تقييم فنية. وتعتبر بعثتنا أن لديها هدفين. أولهما، ضمان موافقة حكومة السودان على تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وذلك لكي تتمكن من تنفيذ اتفاق دارفور للسلام وبالتالي حماية المدنيين حتى يتم نشر قوات الأمم المتحدة. وثانيهما، وتحديد آنذاك الترتيبات الانتقالية مع حكومة السودان إذا أريد الاستعاضة عن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بقوات الأمم المتحدة. وتلك هي النية، وفي رأينا، من الأهمية الحاسمة أن تتم الموافقة عليها بسرعة جدا وأن يستكمل التخطيط الضروري لها.

ولا بد من تحسين الأمن بسرعة من أجل التصدي للهجمات الكثيرة الراهنة. ويجب أن يحصل المدنيون على الحماية، ولابد من ضمان حقوقهم وإنهاء إفلات المعتدين من العقاب. ولذا فإننا بحاجة إلى تنفيذ اتفاق دارفور للسلام وتعزيز دور بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بسرعة. وفي سبيل ضمان موافقة الحكومة على التحويل، أفترض أنه لا بد من تعزيز ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان كيما تظهر الحاجة إلى تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بتلك الولاية نفسها. وإذا تم الاتفاق على ذلك، فسيعود الأمر حينئذ إلى المجلس لصياغة القرار

الضروري والموافقة عليه بغية منح الولاية لقوات الأمم المتحدة.

وبين الرئيس البشير بوضوح اعتقاده بأن لا تمنح القوات الخارجية الولاية لمهاجمة السودانيين. ولذلك، فإنه وافق على أن تتولى حكومته مسؤولية السيطرة على الجنجويد – الأمر الذي ما انفك المجلس يسعى إليه وهو شرط مسبق لأمن الأشخاص في دارفور. ونتطلع إلى تحمل الحكومة لتلك المسؤولية الآن.

بيد أنه في الوقت الذي ينصب اهتمام المجتمع الدولي على المشكلات في دارفور عن صواب، فقد غادرت البعثة وينتابها إحساس واضح بأنه يتعين علينا ألا نغفل المشكلات الأوسع في السودان، وخاصة في الجنوب. وجرى المضي قدما في الاتفاق الشامل للسلام، الذي أعلن توقف الأعمال العسكرية. ولكن البعثة وجدت أن ذلك التنفيذ بطيئا. وأخذت تنضب أيضا التبرعات الدولية الموجهة إلى الجنوب.

وفي واحدة من أكثر الملاحظات قتامة، ذكر عضو برلمان جنوب السودان أنه إن قدر لجنوب السودان أن يصبح بلدا فإنه سيكون أفقر بلد في العالم. ولكن مستقبل دارفور يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل الجنوب ويرتبط مستقبل الجنوب بمستقبل دارفور. ولا بد من حل شامل، يتناول جميع مشكلات البلد من خلال استجابة منسقة تقدمها طائفة عريضة من هيئات أسرة الأمم المتحدة. وللأمن أهمية قصوى. بيد أنه لا يمكن النظر فيه بمعزل عن المبادرات الإنسانية أو الاجتماعية.

ولقد ذهب المجلس إلى نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وفي عمله هناك، ساهم في اتفاق السلام الشامل المبرم في كانون الأول/يناير ٢٠٠٥. وثمة اتفاق بين أعضاء بعثتنا على الحث على تنفيذ الاتفاق. وزرنا بعثة الأمم المتحدة في السودان وأثار إعجابنا العمل الذي تضطلع به على الأرض. والتقينا بالرئيس كير لجنوب السودان – وهو أيضا نائب رئيس السودان – وبزملائه الوزراء وناقشنا تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

ويبدو جليا أن الاتفاق لا يزال هشا، وأن هناك خطرا متواصلا يتهدد المدنيين خارج المدن الرئيسية. وذكر الرئيس كير بوضوح أيضا أن تنفيذ الاتفاق ضروري. وبدونه، لن يكون هناك اتفاق، وبدون اتفاق تصبح الحرب احتمالا واردا. هذه هي كلمات رئيس جنوب السودان: فهي تنبيه لا مواربة فيه بالأهمية الحاسمة للمضي قدما في تنفيذ الاتفاق تنفيذا شاملا. وعندما غادرنا جوبا، زرنا قبر السيد جون قرنق، الذي عمل في مفاوضات اتفاق السلام الشامل والذي تعتبر وفاته خسارة كبيرة لعملية السلام في جنوب السودان.

وفي الجنوب، ناقشنا أيضا المشكلات في المنطقة الناجمة عن الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة. ويتواجد هذا البلاء في جنوب السودان، وكذلك في منتزه غارامبا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن تأثيره على شمال أوغندا. وأفضت نشاطاته على مدى ما يزيد على ١٩ عاما إلى تشريد أكثر من ١,٧ مليون شخص داخليا والى وفيات عديدة. وثمة حاجة جلية جدا إلى التغلب على هذه الشرذمة الصغيرة من الناس الذين يحدثون ذلك الدمار في جميع أرجاء المنطقة. وتقدم الحكومة في الجنوب عروضا إلى جيش الرب للمقاومة، آملة في اقناعه بالتفاوض مع حكومة أوغندا على إحلال السلم. ومن الجلي، أن هناك ضرورة إلى تأليب جل أعضاء جيش الرب للمقاومة بعيدا عن القيادة ومحاولة إدماجهم في صفوف مجتمعاتهم. ولكن يجب أن يكون هناك شك فعلي في درجة استعداد كوني والمحرضين الآخرين على العمل من أجل إحلال السلم وترك سجلهم المشين جانبا في أي حال من الأحوال.

وفي رأينـا، مـن الـضروري أن يواجهـوا العدالـة في لاهاي. وقد طلبت على نحو منفصل إلى الأمين العام، متابعة للولاية التي نص عليها القراران ١٦٥٣ (٢٠٠٦) و ١٦٦٣ (٢٠٠٦)، تقديم تقرير خطي بشأن البعد الإقليمي لجيش الرب للمقاومة، لأننا بحاجة إلى استجابة شاملة من المجتمع الدولي، بالنظر إلى الخطر الواضح الذي يتهدد السلم والأمن الإقليميين الذي لا يزال يشكله جيش الرب للمقاومة.

وفي أديس أبابا، كان لدينا تبادل للآراء، لا بشأن دارفور، وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، بل بشأن قضايا أوسع نطاقا. وأعرب الرئيس كوناريه عن قلقه العميق إزاء الوضع في الصومال ووصف نهج الاتحاد الأفريقي تجاه حالتي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار كلتيهما من حيث شبههما الشديد للحالات التي يتناولها مجلس الأمن.

ولكننا نلاحظ أيضا أهمية العلاقات الأوسع نطاقا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويتناول الفصل السابع دور المنظمات الإقليمية ببصيرة نافذة. ويشكل تعاوننا مع الاتحاد الأفريقي تطورا ايجابيا وحسن التوقيت ينطوي على احتمالات عديدة. وتمثل عمليات حفظ السلام والتسريح وزعزعة الاستقرار وإعادة الاندماج وإصلاح القطاع الأمني عناصر واضحة للتعاون. وأعتقد أن على كاهل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة عن السعي إلى المساعدة في تطوير قدرات الاتحاد الأفريقي ومظاهره الإقليمية. ولكن هذه المسؤولية تتسع بشكل أكبر. وآمل أن تتمكن التجمعات الإقليمية الأخرى من زيادة دعمها الذي تقدمه بالفعل، وأن يساعد المانحون الثنائيون أيضا في تطوير القدرات الضرورية. وإن مساعدتنا للمبادرات الأفريقية على معالجة المشاكل الأفريقية أمر جوهري في حد ذاته، بل إنها تكتسي أهمية خاصة. وينبغي لأسرة الأمم المتحدة بأكملها، على نطاق أوسع، أن تطور علاقات أوثق مع الاتحاد الأفريقي ومختلف مكوناته.

لقد استطعنا أن نعقد أربعة اجتماعات مع ممثلين عن المنظمات غير الحكومية العاملة في السودان وتشاد. وأود أن أنوّه بمساهماتهم الكبيرة، فهم يتحملون، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة وحفظة السلام، العبء بدلا عنا في أفريقيا، ويعالجون الشواغل الإنسانية بتوفير الماء ومرافق الصرف الصحي، وتقديم المساعدة الطبية والدعم التعليمي، وتوفير الأساس الجوهري للتنمية الطويلة الأجل.

ولم يتجلَّ هذا بشكل أوضح مما تجلَّى في العمل الجاري مع النساء. ولا يسعنا إلا أن نُعبِّر عن إعجابنا بالنساء اللائي يتحملن الأعباء الهائلة للحياة بدارفور ومخيمات تشاد، إذ أنهن برباطة جأش وثقة، يقمن بحمل الماء، والبحث عن حطب التدفئة، ومواجهة الهجمات والانتهاكات التي لا يقترفها الجنجويد لوحدهم. وفي ذات الوقت، يتكفلن بتربية الأسر من دون مساعدة الرجال في أغلب الأحيان. وتم اقتباس الكثير من قرارنا ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهكذا وجب أن يكون. لقد كان قرارا بارزا عالج دور النساء بوصفهن الضحايا الرئيسيين للصراع، يُعانين بشكل مجحف من الهجمات والإيدز، وغالبا ما تتنكر لهن عائلاتهن بشكل غير مشروع، ونادرا ما يصلن إلى المساعدة الطبية وإسداء النصح لهن وغيرها. ويفتقرن كذلك إلى التمكين الكفيل بمساعدتهن على تأدية دور في الحياة السياسية، وهذا ليس حقا من حقوقهن فحسب، بل سَيُدخِل درجة من التبصر على كثير من الأنشطة في المنطقة.

وبالتالي، يبدو لي أن ضرورة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا تاما أمر واضح، ويستلزم هذا استراتيجية شاملة لضمان حقوق النساء، وتقديم الإغاثة والعون، وقبل كل شيء توفير الأمن لهن، وتمكينهن لتأدية الدور اللائق بهن في المجتمع. وبدورهن، قامت النساء السودانيات بتحديد مجموعة من الإجراءات لبلوغ هذه الأهداف، بما فيها الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي

العاجـل، والوصـول إلى الممتلكـات والأراضـي وتملكهـا، والمشاركة الكاملة في نزع السلاح وعمليات التسريح وإعادة الإدمـاج، وحماية النساء والفتيات من العنف القائم على أساس جنساني، ومحاكمة مقترفيه، وإنشاء مراكز لموارد المرأة خاصة باللاجئين والنساء المشردات داخليا. والاستجابة لهذه الأولويات أمر هام في نظري إذا أردنا تحقيق السلام الدائم في السودان. أرجو أن تستطيع أسرة الأمم المتحدة، في دارفور وتشاد وسواهما، تأدية دورها بشكل أفضل في العمل مع الحكومة المضيفة لتطوير استراتيجيات لبلوغ هذه الأهداف. بعد ذلك، على فرادى الوكالات، بأقصى قدر ممكن من الفعالية وبدون ازدواجية، السعي لضمان تنفيذ تلك الاستراتيجية.

لقد كنا على صواب عندما قررنا إنهاء زيارتنا لتشاد. بعد دارفور، سافرنا إلى نجامينا و بعدها في ١٠ حزيران/يونيه عدنا شرقا إلى الحدود السودانية حيث زرنا المخيمات في غوس بيضا. المخيمات شاسعة جدا وقد قال الرئيس ديبي أنه يعتقد أن ٠٠٠ ٧٠٠ تشادي تم تشريدهم بسبب الغارات اليومية من دارفور.

هذا هو حجم التحدي الذي يجب التصدي له في ظل ظروف مناخية معادية تماما. لقد تأثرت البعثة كثيرا بإخلاص العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خلال أدائها للعمل الهائل المتمثل في تقديم الإغاثة والمساعدة إلى عدد كبير من الناس. ومما يثير القلق أن الناس، لا سيما النساء، يواجهون خطر الهجمات بالرغم من وجودهم في المخيمات. وداخل المخيمات، شعرنا بالجزع لمعرفة أن الجماعات المتمردة تقوم بتخويف الناس وتجنيدهم بانتظام.

إلا أن السكان المحلِّيين استقبلوا الناس المشردين واللاجئين استقبال الضيوف. إن اكتشاف أن السكان المحليين يزورون المخيمات طلبا للعناية الطبية، لاسيما للوضع والحصول على القوت، تذكرة قوية بالفقر في المنطقة. هذا هو حجم التحدي في ذلك الجزء من أفريقيا.

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن تحقيق السلام والأمن الدوليين. أبرزت زيارتنا أهمية عمل المجلس ميدانيا في السودان والمنطقة. غير أنها ذكرتنا أيضا باهتمام الأمم المتحدة الأوسع بأفريقيا. لقد كان عام ٢٠٠٥ عاما جيدا في مجال التعاون من أجل التنمية، وتم الالتزام بتوفير موارد إضافية، والسودان وتشاد يؤكدان سبب الحاجة الماسة إلى هذه الموارد، ويبرزان مدى التأخير الكبير جدا الذي نسجله اليوم. والانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الطويلة الأمد أمر واضح للعيان أيضا، وتشاد سابع أفقر بلد في العالم. إن تحقيق الأهداف، وضمان شراكة مع المجتمع الدولي وعلاقة مسؤولة بين المانحين والمستفيدين أمران أساسيان لعقد التنمية، شأنهما في ذلك شأن الحكم، وسيادة القانون، والحقوق الأساسية لشعب المنطقة، التي يجب أن تشمل حماية النساء والحق في التنمية.

لقد كانت الزيارة التي قام بها المجلس المتحد ناجحة. قمنا بنقل رسالتي الدعم والشراكة، لكننا لم نتهرب من المسائل العويصة كلما كان ذلك ضروريا. يحتاج السودان إلى نهج متكامل لضمان تنفيذ الاتفاقين الاثنين، ومن تم مواصلة معالجة مسائل أخرى مثل شرق السودان. إلا أنه لا ينبغي النظر في مسألة السودان لوحدها، فيجب معالجتها في سياق إقليمي. وعلى المجلس أن ينشغل بشكل خاص بعلاقاته مع تشاد والوضع هناك. وبطبيعة الحال، تتحمل الحكومات المعنية كامل المسؤولية عن توفير الأمن والحماية لشعوبها. ومن الواضح أنه على الأمم المتحدة ألا تعزز مساعدتها لغرض الأمن وحده، وأن تكون مستعدة للقيام بذلك لفترة معينة من الزمن، إذا أردنا تنفيذ اتفاقات هشة.

السلام في دارفور مرتبط ارتباطا وثيقا بالسلام في السودان، وهو بدوره، حيوي للسلام والأمن الإقليميين.

ويعني هذا أنه على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة لتوفير الدعم الأساسي حتى يتم تحقيق السلام والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير دلا سابليير.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أعرب لزميلي السفير جونز باري عن تقديري الكبير لكيفية إدارته لبعثتنا، بكل ذكاء ومهارة ونجاعة. كنت سعيدا بالعمل معه في الإدارة المشتركة للبعثة في تشاد.

أعتقد أن زيارة تشاد كانت أمرا مهما. استطاع أعضاء المجلس من خلال نقاشاتهم السابقة مع الرئيس كوناري في أديس أبابا أن يقدِّروا أخطار زعزعة استقرار تشاد على المنطقة برمتها. وعلاوة على ذلك، بزيارتنا مخيمات غوز بيضا غير البعيدة عن مخيمات أبشي التي تأوي اللاجئين من دارفور، ومخيمات المشردين من السودان بفعل هجمات الجنجويد، استطعنا أن نطلع على حجم تأثير الصراع في دارفور على تشاد. يجب على المجلس أن يضع بعين الاعتبار هذه العلاقة بين دارفور وتشاد.

قمنا بزيارة طويلة للرئيس ديبي، وذكرنا البيانات الصادرة عن مجلس الأمن وإدانتنا للهجوم على نجامينا في ١٣ نيسان/أبريل. وأثرنا جميع النقاط التي أردنا إثارتها في إطار اختصاصنا. وسيرد كل ذلك في السجل. ولكن أود اليوم أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، في ما يتعلق بدارفور، أكد الرئيس ديبي مساندته لاتفاق السلام في دارفور، وأطلعنا على الاتصالات التي أجراها في محاولة لحمل غير الموقعين على التوقيع على هذا الاتفاق. وهذا أمر مهم لأن الكثير يتوقف على الاتفاق، وهو اتفاق هش ولا بد من تعزيزه.

ثانيا، تدهورت العلاقات بين السودان وتشاد إلى حد كبير. وقد استمعنا إلى الاتهامات من كلا الجانبين، في الخرطوم وفي نجامينا. وعندما قدم لنا الرئيس ديبي تقريرا عن الهجوم الذي وقع في ١٣ نيسان/أبريل، أخبرنا بأن بلده وقع ضحية لاعتداء من جانب السودان وبأنه سيتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن.

وأكدنا، وفقا لمرجعيتنا، على أهمية تنفيذ تدابير بناء الثقة الواردة في اتفاق طرابلس من جانب البلدين. وأعتقد أن الاتحاد الأفريقي يستطيع أن يقدم مساعدة كبيرة في هذا المجال.

ثالثا، في ما يتعلق بالمخيمات، يبدو أن المجتمع الدولي يواجه مشكلتين. فعلى المستوى الإنساني، يوجد ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ في تشاد و ٥٠ ٠٠٠ نازح في المخيمات هناك. وهذا عدد كبير من الناس في بلد يعاني من الفقر الشديد، بينما المساعدات الدولية غير كافية. وقد أكد لنا ذلك السيد يان إغلاند. وأعتقد أنه يتعين علينا أن نساعد في تعبئة المانحين بغية زيادة المساعدات الإنسانية الدولية. وتتعلق المشكلة الثانية بحماية المخيمات. وقد أصبحت هذه المخيمات مسيسة، ولاحظنا ذلك من خلال المظاهرات التي استقبلنا بها. ويقال أن المخيم الذي زرناه معارض لاتفاق السلام. وكان واضحا أن هناك عملية تلاعب بعقول الناس. وبالتالي، فإن التسييس يشكل عاملا رئيسيا، ومشكلة التجنيد الإجباري مشكلة خطيرة.

وأخيرا، يتعرض العاملون في الحقل الإنساني للهجمات وهم يشعرون بالقلق الشديد. وأعرب الرئيس ديبي عن قلقه إزاء ذلك، وأبلغنا بأنه غير قادر على مواجهة المشكلة، حيث يتعين على جيشه أن يحمي الحدود أولا. ولذلك فهو يود أن يأخذ المجتمع الدولي على عاتقه حماية

المخيمات والعاملين الإنسانيين الذين يتعين عليهم التنقل من مخيم إلى آخر.

وفي اعتقادي أننا إذا لم نفعل شيئا في هذا المجال، فقد نشهد تدهورا خطيرا في الوضع من كل النواحي. وقد يكون من الملائم أن ينظر الأمين العام في مسألة الحماية الدولية للمخيمات وأن يقدم إلينا توصيات بهذا الشأن. وأرى بأن زيارة يقوم بها السيد جان - ماري غينو إلى تشاد لن تعود إلا بالفائدة، خاصة وأنه موجود في المنطقة الآن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير أوغسطين ماهيغا ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن الزملاء الأفارقة في المجلس وجميع الأعضاء الذين شاركوا في بعثة المجلس الأخيرة إلى أفريقيا، أن أشكر رئيسي الفريق، السفير جونز باري والسفير دلا سابليير، على قيادهما الجسورة خلال البعثة. لقد كانا حازمين في نقل أهداف المجلس الأساسية إلى جانب مد يد الشراكة إلى مضيفينا. وقد تمكنا من المحافظة على تركيز الفريق ووحدته رغم الجدول الزمني الشاق وحقيقة أننا كنا نتعامل مع مسائل سياسية حساسة.

ونود أن نشكر كذلك ممثلي الأمين العام وموظفيهم في الميدان على الإعداد الجيد لزيارتنا، ولممثلي الأمانة العامة الذين رافقونا. وكان على المترجمين الشفويين أن يعملوا ساعات طويلة بشكل غير اعتيادي، ولم يترك ضباط الأمن أيا من التفاصيل بدون عناية فائقة. وبالنيابة عن المجلس، أود أن أشكرهم جميعا.

وبصفة عامة، فإن الأهداف التي وضعناها نصب أعيننا تمكنت البعثة من دفعها قدما والنهوض بها إلى مستوى جديد في كل الأماكن التي زرناها. والتحدي الذي نواجهه الآن هو أن نظل ممسكين بزمام المبادرة وأن نحقق الأهداف في فترة زمنية قصيرة. إن السودان بشكل عام، ودارفور بشكل خاص، يظلان المنطقتين الأكثر صعوبة. وقد قمنا بالزيارة إزاء علاقات غير مريحة مع مجلس الأمن، حيث أننا اتخذنا قرارات أشد حزما لحماية المدنيين، والتصدي للإفلات من العقاب، وتسهيل المساعدات الإنسانية في دارفور ودفع عجلة مفاوضات السلام في أبوجا. واتخاذ القرار ١٦٧٩ (٢٠٠٦) بالإجماع عشية القيام بالبعثة، والإشارة الضرورية، وربما قبل أوانها، إلى الفصل السابع، قد خلق أرضية صعبة للبعثة. وقد أعطى ذلك مبررا لحكومة السودان كي تتخذ موقفا أكثر تشددا بشأن تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور تنفيذا لاتفاق السلام في دارفور.

وتوجد مقاومة صريحة لعملية الانتقال، وقد تكونت صورة سلبية لدى الجمهور العام في ما يتعلق بنوايا مجلس الأمن. ومن جهة أخرى، فإن حكومة السودان تحتاج إلى اتفاق السلام في دارفور مع آلية تنفيذ ضعيفة كبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي بعد النجاحات المبدئية التي حققتها، لم تعد قادرة على الاضطلاع وحدها بمسؤوليات إضافية.

وقد أعرب فريق مجلس الأمن للحكومة السودانية، وحاول أن يقنعها، بأن تحويل البعثة الأفريقية في السودان إلى قوة تابعة للأمم المتحدة ليس خيارا وإنما هو التزام. والتمسك بالفصل السابع ليس موجها ضد حكومة السودان وشعبها، وإنما هو خيار احتياطي ضروري لتنفيذ اتفاق السلام في دارفور، ولا سيما نزع سلاح كيانات كالجنجويد ومجموعات المتمردين لضمان حماية المدنيين ووصول المساعدة الإنسانية بدون عوائق.

وعلينا أن نستمر بشرح وتبرير الفصل السابع بما يتجاوز حاجة الحفاظ على المصداقية أمام المجتمع الدولي.

وتقول حكومة السودان إنها لا يمكن أن تتخلى عن التزامها بنزع سلاح الجنجويد بموجب اتفاق السلام في دارفور ولا ينبغي التعامل معها كدولة مفككة. وفي ظل هذا الجو من الشكوك، فإنه لا بد من اتخاذ عدد من الخطوات.

ينبغي أن تستمر المحادثات والمشاورات على المستوى الدبلوماسي مع استمرار بعثة فريق التقييم. وستبين الاحتياجات التشغيلية لفريق التقييم ضرورة أن يكون هناك وجود إضافي للأمم المتحدة. وينبغي أن يدفع الاتحاد الأفريقي من أجل ولاية أقوى وتمويل يمكن توقعه، وكذلك من أجل قضية الشراكة السياسية من خلال مجلس الأمن. ونجاح عمليات البعثة الأفريقية في السودان مع تنفيذ اتفاق السلام في دارفور سوف يؤدي إلى تعزيز تدريجي للثقة بوجود الأمم المتحدة في السودان.

إن زيارة الرئيس كوناري المتوقعة بعد انتهاء مهمة فريق التقييم، وقبل انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تستثمر للدفع قدما بقضية تقاسم العبء الدولي في تنفيذ اتفاق السلام في دارفور. وينبغي لمؤتمر لقمة بانجول أن تبعث بنفس الرسالة.

وسيكون من الضروري خلال الأيام القادمة أن يضمن مجلس الأمن استمرار تنفيذ اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان. وهذا أمر بالغ الأهمية لأننا عندما ننجح في نشر القوة وفي العمل مع الحكومة السودانية وحكومة جنوب السودان سنهيئ بذلك مناخا من الثقة المتبادلة بين مجلس الأمن والأمم المتحدة من جهة، وبين سلطات الخرطوم وجوبا من جهة ثانية. وشجعنا الاتحاد الأفريقي أيضا لا على مواصلة العمل بشأن الجوانب السياسية والتشغيلية في الشراكة مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا فيما يتعلق بالحاجة إلى تثبيت السلام الذي تحقق بشق الأنفس ومبادرات حفظ السلام، ولا سيما دور لجنة بناء السلام في الحالات اللاحقة في مختلف أنحاء القارة.

وكما أوضح السفير جونز باري، فقد استرعى انتباهنا إلى مسألة الصومال في الوقت الذي كان القتال مستعرا في مقديشو وما وراءها.

وفي هذه المرحلة، يكمن الأمل في تحريك عملية أبوجا للسلام إلى الأمام في يد الاتحاد الأفريقي. ونأمل أن تؤدي بعثة التقييم إلى نتائج إيجابية، وأن تدفع الزيارة التي سيقوم بها الرئيس كوناري إلى الخرطوم قبل اجتماع القمة في بانجول السودانيين إلى الأمام وتقنعهم بالحاجة إلى تأمين وجود أكبر للأمم المتحدة.

وكما أوضح السفير دي لا سابليير، كانت زيارتنا إلى دارفور ومنها إلى تشاد هامة من ثلاثة جوانب رئيسية. أما الجانب الأول فهو وجود اللاجئين من دارفور في تشاد، الذين يتجلى ولاؤهم في نوع القيادة التي شاركت في أبوجا. ورأينا في المخيمات التي زرناها الموقف المتناقض الذي تمثل في تنظيم مظاهرات ضد عملية أبوجا واتفاق أبوجا للسلام بسبب المكون المتعلق بالتعويض – الذي لم يكن له وجود – والمطالبة في الوقت ذاته بتأمين وجود للأمم المتحدة في دارفور. وتجدر الإشارة إلى أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا سمح للأمم المتحدة بالاشتراك في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام.

وأما الجانب الثاني فيتعلق بالمدنيين والطابع الإنساني للمخيمات. وقبل ١٥ سنة بالكاد، واجه مجلس الأمن حالة مماثلة في منطقة البحيرات الكبرى. وعلى الرغم من أن الحالة لم تصل بعد إلى ذلك المستوى من عدم الاستقرار، فإن التقارير التي تفيد بوجود عمليات للتجنيد وهجمات متواترة عبر الحدود تبرر بقوة ضرورة النظر الجاد في كيفية تعزيز الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين هذه، التي هي في حالة شديدة الاضطراب. واعترف الرئيس ديبي نفسه بأنه

غير قادر على توفير الأمن اللازم لموظفي الشؤون الإنسانية واللاجئين في المخيمات.

وأما الجانب الثالث فهو التوتر الحاصل بين تشاد والسودان. وأعرب الرئيس ديبي عن عزمه على أن يسجل قلقه كتابة لدى مجلس الأمن. وستكون هذه مسألة صعبة في بيئة معقدة بالفعل يتعين على المجلس أن يواصل متابعتها.

وذهب بنا السفير دلا سابليير إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تكون هذه هي أشد عمليات الأمم المتحدة صعوبة، ولكنها قد تصبح أيضا من أكثرها نجاحا. فالأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية مجمعة على موعد ٣٠ حزيران/يونيه لإجراء الانتخابات. وثمة شواغل فيما يتصل بالقيام بالحملات الانتخابية وإمكانية وصول الأحزاب الصغيرة إلى وسائط الإعلام، غير أن هناك اتفاقا يكاد يكون إجماعيا على أنه ينبغي إجراء مشاورات كافية في الأسابيع القلائل القادمة السابقة على الانتخابات من أجل تناول مسألتي إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام والتخويف على النحو الملائم. وسيكون وجود قوة قوامها ٠٠٠ ١٧ فرد من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة أوروبية، وفريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي عوامل قوية في المحافظة على الاستقرار أثناء الانتخابات، وأثناء الفترة الانتقالية بين الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات.

وما زالت هناك شواغل إزاء الروح المهنية وكفاءة الفيالق المدمجة حديثاً لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن ما يشجعنا هو الالتزام الثابت من جانب عدد كبير من البلدان والشركاء في المجتمع الدولي ببناء جيش وطني قادر.

وما زلنا نأمل في الكثير، ولاسيما في مجال إدارة المؤسسة العسكرية، وبالأخص دفع المرتبات، وقد استُرعِي انتباه السلطات إلى تلك المسألة، وستبقى مدرجة في جدول الأعمال حتى بعد الانتخابات.

لقد أجرينا مناقشات مفيدة مع المؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بشأن مسائل الحكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمسألة مطروحة في جدول الأعمال، إلا أننا نتعامل مع ثقافة راسخة من عدم الشفافية والغموض في الإدارة.

وفي مناقشاتنا، كنا على ثقة بأنه بعد الانتخابات، ستتواصل معالجة هذه المسائل. وقد شعرنا بالامتنان للثقة الكبيرة التي أوليت لمجلس الأمن والتأييد الذي يحظى به من البلدان المجاورة، لأن ذلك يتيح فرصة فريدة لانتقال سلمي وتثبيت الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبإيجاز، أود أن أقول إن هذه البعثة التي غطت عدة بلدان في أيام قليلة جداً قد دفعت أهدافنا إلى الأمام حقاً، والتحدي الماثل أمامنا هو حفز المبادرات الدبلوماسية الثنائية بالترادف مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لكي نرى كيف يمكن أن تمضي عملية سلام أبوجا قدماً، ولكي نضمن أن المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمضي حسبما هو مقرر لها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السفير ماهيغا على بيانه.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.